مجلة جامعة بنغازي العلمية

www.sjuob.uob.edu.ly

مدى استخدام المعلومات المحاسبية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات

" دراسة حالة مصرف ليبيا المركزي ومصرف الوحدة "

بوبكر فرج شريعة [1] * ونهى خليفة الدرسي [2]

1 أستاذ المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
2 أستاذ متعاون بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، الجامعة البريطانية الليبية.

تاريخ الاستلام: 15 / 03 / 2021 تاريخ القبول: 14 / 04 / 2021

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام المعلومات المحاسبية المعدة من قبل النظام المحاسبي بمصرف الوحدة في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات من قبل مصرف ليبيا المركزي، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف كان لابد من التأكد من توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية المعدة من قبل مصرف الوحدة والمقدمة إلى مصرف ليبيا المركزي، ولغرض تحقيق هذا الهدف اسْتُخْدِم منهج دراسة الحالة، حيث دُرِسَتْ حالة مصرف الوحدة جهةً معدة للمعلومات المحاسبية وحالة مصرف ليبيا المركزي جهةً مستخدمة لهذه المعلومات، هذا وقد اسْتُخْدِمت وسيلة المقابلات الشخصية شبه المقننة لاستطلاع آراء المشاركين في كلتا الحالتين.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه توجد استفادة من المعلومات التي يعدها ويقدمها النظام المحاسبي في مصرف الوحدة إلى الإدارات والمكاتب التي تطلبها في مصرف ليبيا المركزي مع وجود عدة استثناءات في آراء بعض المشاركين، كما أشارت الدراسة إلى أن هذه المعلومات المقدمة من الحالة الدراسية (مصرف الوحدة) تتوافر بها الخصائص النوعية للمعلومات الجيدة بدرجة اتُّفِقَ عليها من أغلب المشاركين في الدراسة.

هذا وقد اقتصرت الدراسة على حالتين فقط، الأولى متمثلة في مصرف الوحدة جهةً معدة لهذه المعلومات والثانية متمثلة في مصرف ليبيا المركزي جهةً مستخدمة لها، وهذا بالتأكيد يحد من تعميم النتائج المتوصل إليها، حيث إن استخدام أي أسلوب آخر أو منهج آخر قد يعطي نتائج مختلفة أو إضافية لما توصلت إليه هذه الدراسة.

إن هذه الدراسة تمثل إضافة لا بأس بها حيث بينت أن المنهجية المتبعة قد تعطي نتائج أكثر عمقا وتفصيلا، وبذلك قد تفتح آفاقاً مستقبلية لدراسات أخرى في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية:

نظم المعلومات المحاسبية، دراسة الحالة الوصفية، ليبيا.

Abstract

Purpose: The aim of this study is to know the extent of utilisation of accounting information prepared by accounting information system in Al-wahda Bank in decision-making, planning and control, with a special focus on Al-wahda Bank and the central bank of Libya.

Design/methodology/approach: to achieve the aim of this study, it was necessary to ensure the availability of qualitative characteristics of accounting information, which were prepared by accounting information systems in Al-wahda Bank. The case study methodology is used to develop two case studies. One organisation is examined as a provider of information (Al-wahda Bank), and another, The Central Bank of Libya, as a user. A variety of data collection methods are used, including semi-structured interviews, observations, and document analysis in order to make data triangulation possible.

Findings: the study concluded that there is a benefit from the information prepared and provided by the accounting information system in Al-wahda Bank to Central Bank of Libya. However, there are several exceptions in the opinions of some participants. Moreover,

The study indicated that this information provided from Al-wahda Bank has the qualitative characteristics of information in the point of view of most participants.

Research limitation/implications: Whilst this study demonstrates the extent of the use of accounting information in decision-making, planning and control, it has focused only on two organizations within Libya. Consequently, even though organizations have many similarities, the generalizability of this study is limited. It would be useful to replicate the study in other organizations within Libya. The use of different research methods, for example, a larger style of survey or a different kind of qualitative study, could provide different or additional insights.

Originality/value: this study represents a good addition, as it indicated that the methodology used in the study may give more profound and detailed results and thus may open up future prospects for other studies in this field.

Keywords: Accounting Information Systems, Qualitative case study, Libya.

* للمراسلات إلى: بوبكر فرج شريعة
البريد الإلكتروني:
bubaker2001@yahoo.com

1. المقدمة:

تعد المحاسبة من أقدم نظم المعلومات التي عرفتها المنظمات، لما للمعلومات المحاسبية من أهمية كبيرة في التعرف على الواقع المالي والاقتصادي للمنظمة وعلاقات المنظمة المالية مع البيئة المحيطة بها، وإن من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر أنها توافر المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات سواء لإدارة المنظمة أو للأطراف الخارجية المعنية بهذه المعلومات (احمد، 2006)، حيث يرتبط النظام المحاسبي بعلاقة وثيقة الصلة بالعمليات الإدارية المختلفة، مما يسهم في ترشيد القرارات ويجعل العملية الإدارية أكثر فاعلية في تلبية احتياجات إدارة المنشاة، ورفع مستوى الأداء لتحقيق الأهداف (شبير، 2006)، عليه؛ فإن المعلومات المحاسبية تعتبر أحد أهم مصادر المعلومات التي تحتاجها جميع المستويات الإدارية والمستخدمين الخارجيين للاعتماد عليها أساساً لاتخاذ القرارات الرشيدة، وبالتالي فقد اتجه النظام المحاسبي ليكون نظاماً للمعلومات لا يقف عند حدود البيانات والمعلومات المالية، بل تعداها ليشمل بيانات ومعلومات كمية ووصفية تفيد صانع القرار والمستخدمين (Shareia, 2016 Shareia , 2008 , b)، ولكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة منها فإن هناك مجموعة من الخصائص النوعية التي يجب أن تتسم بها هذه المعلومات، وتعتبر هذه الخصائص بمثابة معايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة من قبل مستخدميها (IASB , 2003)، ويتضح مما سبق أهمية توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية التي يعدها النظام المحاسبي في الوحدات الاقتصادية حتى تكون ذات فائدة تمكنها من الاستخدام من قبل متخذي القرارات من جميع الجهات الداخلية والخارجية.

2. مشكلة الدراسة:

تعتبر المصارف التجارية من ضمن المؤسسات التي تعد المعلومات والتقارير المالية من خلال أنظمتها المحاسبية وذلك لغرض تقديمها إلى المستخدمين لهذه المعلومات من جميع الجهات التي من ضمنها مصرف ليبيا المركزي أحدَ أهم المستخدمين للبيانات والمعلومات المحاسبية، على اعتبار أنه مصرف المصارف الذي يستخدم هذه المعلومات في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، عليه فإن أي قصور في هذه المعلومات المعدة والمقدمة من قبل المصارف التجارية سوف يكون له أثر سلبي على القرارات المتخذة من قبل مصرف ليبيا المركزي.

وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تكمن في معرفة مدى استفادة مصرف ليبيا المركزي من المعلومات المحاسبية المعدة والمقدمة من قبل المصارف التجارية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

قد اخْتِيرَ مصرف الوحدة طرفاً معداً للبيانات والمعلومات المحاسبية المقدمة إلى الأقسام الإدارية المختصة في مصرف ليبيا المركزي لأجل معرفة مدى استخدامها، حيث إنه يوجد شك لدى الباحثين بأنه قد لا توجد استفادة تذكر من المعلومات المحاسبية التي يعدها ويقدمها النظام المحاسبي بمصرف الوحدة جهةً معدة لهذه المعلومات في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات من قبل مصرف ليبيا المركزي جهةً مستخدمة وطالبة لهذه المعلومات، وعليه يرى الباحثان أن السبب قد يكمن في جودة هذه المعلومات التي تتمثل في توافر الخصائص النوعية بها، ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة مدى استخدام هذه المعلومات من قبل الجهات التي تطلبها وذلك من خلال معرفة مدى توافر هذه الخصائص في تلك المعلومات، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

التساؤل الأول: ما مدى استخدام المعلومات المحاسبية التي يعدها النظام المحاسبي في مصرف الوحدة ويقدمها إلى مصرف ليبيا المركزي لمساعدته في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات؟

ومن هذا التساؤل يُتَطَرَق إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما مدى توافر صفة الملاءمة في المعلومات المحاسبية التي يعدها النظام المحاسبي في مصرف الوحدة ويقدمها إلى مصرف ليبيا المركزي لمساعدته في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات؟

2- - 2ما مدى توافر صفة الموثوقية في المعلومات المحاسبية التي يعدها النظام المحاسبي في مصرف الوحدة ويقدمها إلى مصرف ليبيا المركزي لمساعدته في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات؟

3- - 3ما مدى توافر صفة القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية التي يعدها النظام المحاسبي في مصرف الوحدة ويقدمها إلى مصرف ليبيا المركزي لمساعدته في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات؟

4- - 4ما مدى توافر صفة الثبات في المعلومات المحاسبية التي يعدها النظام المحاسبي في مصرف الوحدة ويقدمها إلى مصرف ليبيا المركزي لمساعدته في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات؟

التساؤل الثاني: هل توجد استفادة تذكر من استخدام المعلومات المحاسبية المعدة والمقدمة من قبل مصرف الوحدة (كونه جهةً معدة للبيانات والمعلومات المحاسبية) في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات من قبل مصرف ليبيا المركزي (كونه جهةً مستخدمة لهذه البيانات)؟

3. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من المجال الذي ستتناوله وهو القطاع المصرفي، حيث يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية في ليبيا، وعليه تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج أحد أهم المواضيع الاقتصادية المتصلة بشكل مباشر بالمعلومات المحاسبية، ويمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة في بعض النقاط نذكرها فيما يلي:

1- الإسهام في معرفة دور المعلومات المحاسبية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

2- إبراز الدور الحيوي والمهم الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

3- التأكيد على أهمية المعلومات المحاسبية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات من قبل مصرف ليبيا المركزي باعتباره مصرف المصارف.

4. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمثل فيما يلي:

1- تحديد مدى استخدام إدارة الرقابة في مصرف ليبيا المركزي للمعلومات المحاسبية في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

2- التعرف على جودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات في مصرف ليبيا المركزي.

3- التعرف على مدى كفاية المعلومات المحاسبية المتوافرة لمستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ القرارات.

4- تقديم التوصيات التي يمكن أن تسهم في الارتقاء بعملية اتخاذ القرارات بالمصارف التجارية والرفع من قيمتها.

5. منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق الهدف الرئيس للدراسة المتمثل في معرفة مدى استخدام البيانات والمعلومات المحاسبية التي تعدها وتقدمها المصارف التجارية (مصرف الوحدة) إلى مصرف ليبيا المركزي، فإنه قد اسْتُخْدِمَ منهج دراسة الحالة كون هذا المنهج يعتبر الأنسب والأكثر ملاءمة للتعمق في الحالة محل الدراسة وفهم الحقيقة من خلال المشاركين(Shareia , a 2016) عن طريق تحديد البيانات وجمعها باستخدام أداة الدراسة المتمثلة في (المقابلات شبه المقننة) وفهمها وشرحها بدلاً من التحديد الكمي، وبالتالي استخلاص النتائج وتقديم التوصيات اللازمة بما يحقق أهداف الدراسة.

6. حدود الدراسة ونطاقه:

تقتصر هذه الدراسة على معرفة مدى استخدام البيانات والمعلومات المحاسبية التي تعدها وتقدمها الأنظمة المحاسبية في المصارف التجارية الليبية إلى إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي لاستخدامها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة مصرف الوحدة، حيث اخْتِيرَ هذا المصرف كون أنه يعتبر من أكبر المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي بالإضافة إلى تشابه جميع المصارف من خلال تبعيتها لمصرف ليبيا المركزي وكذلك خضوعها لنفس القوانين واللوائح والإجراءات المعمول بها في هذا الخصوص.

حيث إنه لم يعد هناك شك في أن المعلومات المحاسبية أصبحت في عصرنا الحالي مصدرا أساساً لأي منظمة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها منظمات الأعمال المعاصرة والناجحة لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة، التي تحيط بالمنظمة حالياً ومستقبلاً، وتمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات (بوقندورة، 2016-2017).

إن من أهم أهداف النظام المحاسبي تزويد مستخدمي البيانات والقوائم المالية بالمعلومات الملائمة لهم لترشيد قراراتهم، وبالتالي فإن هذه المعلومات لا تحقق الغاية المنشودة منها إلا إذا كانت تتسم بالخصائص التي تجعلها مفيدة لمستخدميها(الشامي، 2009)، وبالتالي فإن التعرف على الخصائص أو الاعتبارات التي ينبغي توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تحقق أكبر فائدة لمستخدميها يتطلب وضع مجموعة من الخصائص تستخدم أداةً لتقويم المعلومات المحاسبية، واستنادا على هذه الاعتبارات أو الخصائص تُقَوّم المعلومات المحاسبية وتُخْتَبر، كما تُسْتَبْعَدُ المعلومات التي لا تتفق مع هذه الخصائص (عبيد، 1992، شريعة، 2006).

مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقويم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (محمود، 2017)، كما تعد جودة المعلومات المحاسبية معياراً يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها أساساً للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس المحاسبي في التقارير المالية، بما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسين في ترشيد قراراتهم _ أي إن المعلومة الجيدة هي المعلومة الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات (بوقندورة، 2016-2017)، ومن هذا المنطلق سوف يُتَطَرّق للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

مفاهيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

تعرف هذه الخصائص بأنها" صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين والمستفيدين لاتخاذ القرارات "(الشامي، 2009)، و تعرف أيضا بأنها " صفات تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، وتجعل المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية "(محمد، 2005– 2006)، بالتالي كلما توافرت هذه الصفات بدرجة عالية في المعلومات المحاسبية من قوائم مالية وتقارير وإحصائيات زادت جودة هذه المعلومات في الاستخدام من قبل متخذي القرارات.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا لمجلس معايير المحاسبة الدولية:

يوضح في الشكل رقم (1) أن من المهم أن تتوافر بعض الصفات النوعية الأساسية والثانوية في المعلومات المحاسبية لكي تكون مفيدة لمستخدميها، وقبل أن نتطرق للحديث عن هذه الصفات النوعية وجب ذكر المحددات المتعلقة باستخدام هذه الصفات.

أولا: المحددات:

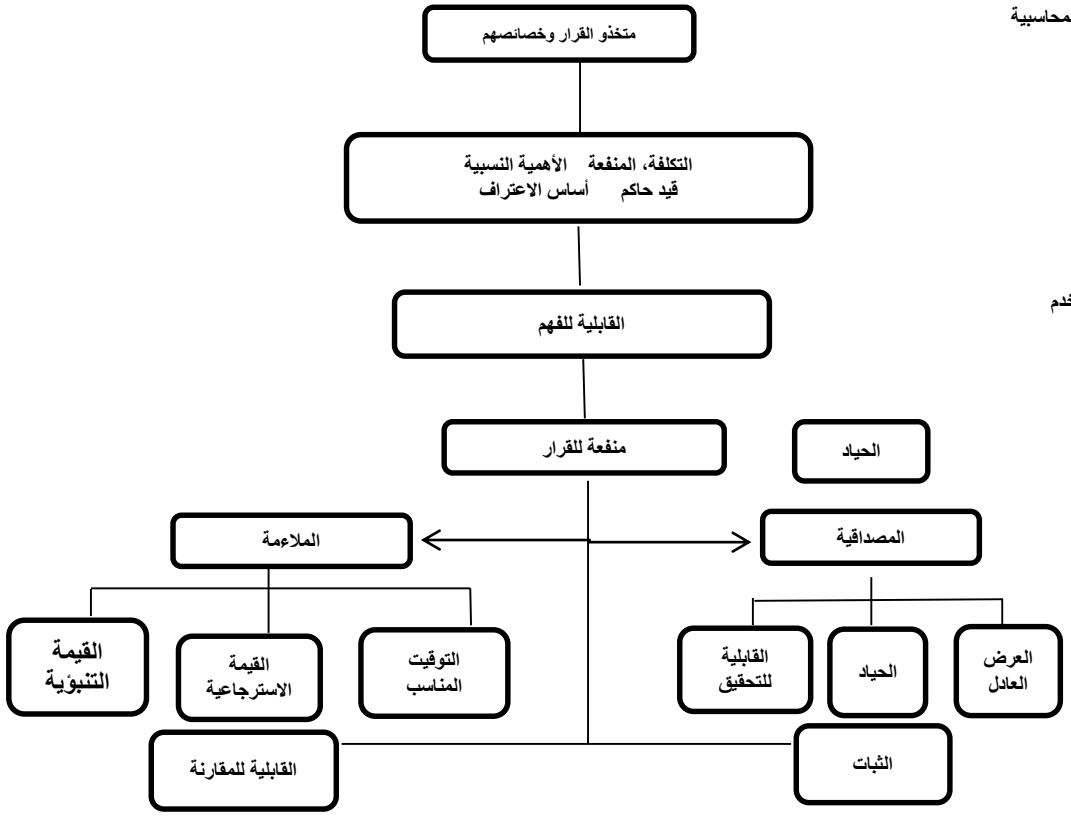
وفقاً للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) فإن محددات المعلومات المحاسبية المفيدة هي:

1- المادية أو الأهمية النسبية:

ترتبط خاصية الملاءمة بمفهوم المادية، وقد ورد هذا المفهوم في كثير من الأطر المفاهيمية للمحاسبة، فقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المادية أو (الأهمية النسبية) في الفقرة (30) من إطاره المفاهيمي على أنه: " يعتبر البند مادياً أو ذا أهمية نسبية إذا ما كان حذفه أو عرضه بشكل خاطئ سيؤثر في قرارات المستخدمين الاقتصادية المبنية على واقع القوائم المالية، وعليه فإن مفهوم المادية يضع حداً فاصلاً أو نقطة قطع للملاءمة كونها خاصية أساسية يجب أن تتصف بها المعلومات لكي تكون مفيدة ".(الداية ، 2009)، و تعتبر المعلومات مهمةً نسبيا إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على البيانات المالية، وتتوقف الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ وفي ظل الظروف الخاصة بحذفه أو تحريفه، ولذا فإن الأهمية النسبية تعتبر حداً قاطعاً أو نقطة فاصلة أكثر من كونها خاصية نوعية يجب توافرها في المعلومات لكي تكون نافعة.

الشكل رقم (1)

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: أمين لطفي 2005

كما أن التقارير المحاسبية تهتم فقط بالمعلومات التي تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون للقوائم المالية، وهذه الصفة للمعلومات المحاسبية تعني أنه لكي تُتَحَرَّى الدقة فيما يتعلق بالبيانات الواجب الإفصاح عنها، فإن البند يجب أن يكون ذا أهمية نسبية بحيث إن القرارات التي يتخذها المستخدمون تتأثر به، وتعتمد درجة التأثير على حجم البند وطبيعته والظروف التي فيها يُسْتَخْدَم التقدير الشخصي. (الداية، 2009).

2- الموازنة بين التكلفة والمنفعة:

تعتبر المعلومات سلعة كأي سلعة أخرى من حيث إن قيمتها يجب أن تزيد على التكلفة لتكون هذه المعلومات مرغوباً فيها، وتتمثل تكاليف المعلومات في تكاليف تجميع البيانات ومراجعتها وكذلك تكاليف نشرها وتحليلها، أما منفعتها فتتمثل في قدرة المعلومات على تحسين عملية اتخاذ القرار ولذلك فإنه عند اتخاذ القرار يجب أخذ معيار تكلفة هذه المعلومات والمنفعة المتوقعة منها في الاعتبار(بكاري 2014-2015)، وتعتبر المواءمة بين التكلفة والعائد قيدا وليست خاصية نوعية، إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها، إلا أن تقويم المنافع والتكلفة تعتمد بشكل كبير على التقدير الشخصي، بالإضافة إلى أن تكلفة إعداد المعلومات لا يتحملها بالضرورة من يستفيد بها، وقد يستفيد من المعلومات بعض المستخدمين الذين لم تعد من أجلهم تلك المعلومات، فعلى سبيل المثال - فإن توفير معلومات إضافية إلى المقرضين قد يؤدي إلى تخفيض تكلفة الاقتراض للمنشأة ،ولهذه الأسباب فإنه يصعب تطبيق اختبار (التكلفة / العائد) على حالات معينة، ومع ذلك فإن واضعي المعايير المحاسبية بصفة خاصة وكذلك القائمين على إعداد البيانات المالية ومستخدمي تلك البيانات يجب أن يكونوا على بينة بهذا القيد (الداية، 2009).

3- الموازنة بين الخصائص النوعية:

هناك بعض المشاكل التي قد تنشأ عند الموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضح فيما يلي:

1- احتمال التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية)، إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة، فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطاً–أو تمثيلاً للواقع الفعلي.

2- احتمالية التعارض بين الخصائص النوعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية، لذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما يكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

نتيجةً لما سبق يتبين ضرورة إقامة التوازن أو المواءمة بين الخصائص النوعية للمعلومات، وبصفة عامة يجب إيجاد نوع من التوازن المناسب بين تلك الخصائص من أجل تحقيق أهداف البيانات المالية، وتخضع عملية تحديد الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة للحكم والتقرير المهني (الداية، 2009).

ثانياً: خصائص متعلقة بالمستخدم (القابلية للفهم):

تتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين للمعلومات المحاسبية، " ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقولاً من المعرفة في مجال المحاسبة وفي مجال أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم بالقدر الممكن" (علي 2010-2011).

كما تعتبر خاصية القابلية للفهم من جانب المستخدمين أحد أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات الواردة بالبيانات المالية، ولهذا الغرض فإنه يفترض بأن يكون المستخدمون على علم كاف بالأنشطة التجارية والاقتصادية وبالمحاسبة، وأن يكون لديهم الرغبة لدراسة المعلومات بعناية، ومع ذلك فإنه لا يجوز استبعاد أية معلومات تتعلق بمسائل معقدة وتعتبر ملائمة لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية بمعرفة المستخدمين بحجة أنه قد يصعب على بعض المستخدمين فهمها (الداية، 2009).

وقد أشارت لجنة خصائص البيانات والمعلومات المحاسبية ومقوماتها إلى أن متخذي القرارات يختلفون بدرجة كبيرة في أنواع القرارات التي يتخذونها وأساليب اتخاذ القرارات التي يستخدمونها وفي المعلومات المتاحة لديهم أو التي يمكنهم الحصول عليها من مصادر أخرى وفي قدرتهم على تشغيل هذه المعلومات، وحتى تكون المعلومات مفيدة فإنه يلزم إيجاد حلقة ربط بين هؤلاء المستخدمين والقرارات التي يتخذونها، وتتمثل هذه الحلقة في القابلية للفهم وتعني هذه الأخيرة ضرورة توافر قدر معقول من الدراية المحاسبية حتى يتسنى فهم مغزى هذه المعلومات وإدراكه (اسميو، 2004).

ثالثاً: الخصائص الأساسية (المصداقية والملاءمة):

أشار المجلس إلى أن المصداقية والملاءمة هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرارات – مع بعض الخواص الأخرى المتفرعة منها:

1- المصداقية:

حتى تكون المعلومات المالية موثوقة فإنها يجب أن تصور المضمون تصويراً صادقاً بحيث يكون هناك توافق بين تلك المعلومة والواقع، وكذلك قابلية المعلومة للمراجعة والتدقيق والتثبت منها وإقامة الدليل على صحتها بحيث إن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب المحاسبة الخاصة بالقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفسها الأساليب (عقيل، 2013).

قد تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق بها بدرجة عالية بسبب طبيعتها أو مدلولها لدرجة قد تجعل الاعتراف بها مضللا، مثال ذلك حالة مطالبة بالتعويض عن أضرار لازالت موضع نزاع قانوني من حيث إثبات الحالة أو قيمتها، وفي مثل هذه الحالات قد يكون من غير المناسب أن تعترف المنشأة بقيمة المطالبة بالكامل بالميزانية، لأنه قد يكون من المناسب الإفصاح عن قيمة المطالبة والظروف المحيطة بها (الداية، 2009).

وتتضمن المصداقية بعض المكونات هي:

أ- الصدق في العرض (العرض العادل):

تُوصَفُ عادة القوائم المالية بأنها تظهر بصورة صحيحة أو عادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي.

" وتؤدي عملية تطبيق المعايير المحاسبية المناسبة إلى توافر الخصائص النوعية الأساسية وبالتالي وجود قوائم مالية تقدم الصورة الصحيحة والعادلة للمعلومات والأحداث الاقتصادية"(IASB: 1989).

ب- الحياد:

تعني خاصية الحياد " الموضوعية وعدم التحيز، وهذه الخاصية متداخلة مع أمانة المعلومات لأن المعلومات غير المتحيزة معلومات يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها "(شبير،2006).

أن تكون المعلومات محايدة يعني أنه أُعِدَّتْ بطريقة تخدم جميع الفئات المستفيدة منها، دون أن يكون هناك تحيز لفئة على حساب الأخرى. (الشريف ،1995).

يعني أيضا أنه لا يمكن انتقاء المعلومات بشكل يتضمن تفضيل أحد المستخدمين على الآخر، حيث إن المعلومات الصادقة والنزيهة يجب أن تمثل محل الاهتمام الأول وتكون بعيدة عن التحيز، وبدون الثقة في القوائم المالية لن يستخدم الأفراد المعلومات المحاسبية التي تتضمنها (اسميو،2004).

هذا العنصر ذو صلة وثيقة بمبدأ الموضوعية، وله أهمية خاصة يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية المنشورة وذلك بالحرص على أن تظهر تلك البيانات حقيقة أوضاع الشركة المصدرة للبيانات كما هي وليس بالصورة التي تحقق رغبة فئة معينة، وتشكل خاصيتا الموثوقية والملاءمة معاً المعيار الذي يحدد قيمة المنفعة أو الإفادة التي يحققها مستخدم المعلومات المحاسبية.

ج- القابلية للتحقيق/ أو التحقق:

يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس، الذين يستخدمون طريقة القياس نفسها وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى النتيجة نفسها عند مراجعة القوائم المالية، فإذا وصلت أطراف خارجية باستخدام طرق القياس نفسها إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقيق منها ولا يمكن للمراجعين إبداء الرأي فيها (لطفي، 2005).

2- الملاءمة:

يقصد بالملاءمة "أن تكون البيانات أو المعلومات قادرة على التأثير في القرار المتخذ من جانب مستخدمي المعلومات المحاسبية بصدد بناء تنبؤات مستقبلية أو التحقق من صحة التوقعات السابقة "(الشريف، 1995).

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات، وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقويم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقويم (اسميو،2004).

تستخدم المعلومات المتعلقة بالمركز المالي والأداء (نتائج الأعمال) في الماضي أساساً للتنبؤ بالمركز المالي والأداء في المستقبل، بالإضافة إلى أية أمور أخرى تهم المستخدمين بصورة مباشرة مثل أرباح الأسهم والرواتب وتحركات أسعار الأسهم ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها عند استحقاقها، ولا يشترط أن تكون للمعلومات قدرة تنبؤية أن تكون صراحة في صورة تنبؤات، بل يعني ذلك أنه يمكن تحسين القدرة على عمل تنبؤات باستخدام البيانات المالية من خلال أسلوب عرض المعلومات المتعلقة بالعمليات والأحداث الماضية، فعلى سبيل المثال يمكن زيادة القدرة التنبؤية بالدخل عن طريق الإفصاح بصورة مستقلة عن بنود الدخل والمصروفات غير العادية وغير المتكررة (الشريف، 1995).

تتضمن خاصية الملاءمة بعض من المكونات هي:

أ- التوقيت المناسب أو " الوقتية ":

إن من أهم خصائص المعلومات المحاسبية أن تقدم لمستخدميها في الوقت المناسب للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الملائمة لمعالجة الخلل وأوجه

القصور في الوقت المناسب بأقل جهد وأدنى مستوى من التكاليف والخسائر، لذا تعتبر كفاءة الكادر المحاسبي من جهة وكفاءة النظام الحاسبي من جهة أخرى مؤشراً أساساً في الإسراع بتقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، مما يستلزم تقديم المعلومات المحاسبية في فترات قصيرة نسبيا للاستفادة منها في اتخاذ القرارات (بوقندورة، 2016-2017).

ب- القيمة الاسترجاعية:

يقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدمها من التقويم الارتدادي أو التغذية العكسية من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تُسْهم في تحسين نوعية المخرجات وتطويرها (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار، لذا يمكن القول أن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقويم نتائج القرارات السابقة (سلامة ،2017).

ج- القيمة التنبؤية:

تعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية، وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من التنبؤ أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه، فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكانياته وقدراته في هذا المجال" (سلامة ،2017).

ثالثاً: الخصائص الثانوية (الثبات والقابلية للمقارنة):

تكون المعلومات الخاصة بمنشأة معينة أكثر فائدة لمستخدميها إذا ما أمكن مقارنتها بمعلومات مماثلة عن منشأة أخرى (القابلية للمقارنة)، وبمعلومات مماثلة عن المنشأة نفسها في فترات أخرى (الثبات).

1- الثبات:

عندما تطبق وحدة محاسبية المعالجة المحاسبية نفسها على الحدث نفسه من فترة لأخرى، فإنها تعتبر ثابتة في استخدامها للمعايير المحاسبية، ولا يعني ذلك أن الشركات لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة لأخرى، حيث يمكن للشركات تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها أن الطريقة الجديدة تعد أفضل من القديمة، وفي هذه الحالة فإنه يلزم الإفصاح عن طبيعة هذا التغير المحاسبي وأثره ومبرر إجرائه وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغير (لطفي، 2005).

2- القابلية للمقارنة:

تعتبر المعلومات التي قِيسَتْ والتقرير عنها بصورة متماثلة في المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة، حيث تمكن صفة القابلية للمقارنة المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم تُخْفَ هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير متماثلة، وحيث إن قرارات تخصيص الموارد تتضمن عمليات تقويم البدائل فإنه لا يمكن تقويم دقيق للبدائل إلا إذا كانت هناك معلومات قابلة للمقارنة (اسميو، 2004)، و تزداد منفعة المعلومات المحاسبية عن المنشأة إذا ما أمكن مقارنتها بالمعلومات المماثلة عن المنشآت الأخرى وبمقارنتها بنفس المعلومات لنفس المنشأة مع سنوات سابقة (الليثي ،2010).

كما يجب أن يكون مستخدمو البيانات المالية قادرين على إجراء مقارنات للبيانات المالية على مر الفترات الزمنية المختلفة، وذلك لتحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بمركز المنشأة المالي وأدائها، كما يجب أن يكونوا أيضاً قادرين على مقارنة البيانات المالية لمختلف المنشآت وذلك لتقويم المركز المالي والأداء النسبي وكذلك التغيرات في المراكز المالية بتلك المنشآت، ومن ثم فإن طريقة القياس والعرض للأثر المالي للعمليات والأحداث المتشابهة يجب أن تكون متسقة على مر الزمن للمنشأة الواحدة، كما يجب إعدادها أيضاً بطريقة متسقة بالنسبة للمنشآت المختلفة.(IASB ,1989)

تقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى، أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات، وكذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى وتصنيف البنود، ولا يسمح للمنشأة بتغيير السياسات المحاسبية إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملاءمة والموثوقية، أو كمتطلب لتشريع محلي أو متطلب لمعيار دولي" (الداية 2009).

مستخدمو المعلومات المحاسبية وقراراتهم:

هناك العديد من مستخدمي المعلومات المحاسبية الذين تتباين احتياجاتهم انطلاقًا من تباين أهدافهم وغاياتهم وتتعدد مجالات استخداماتهم للمعلومات المحاسبية، ويمكن تقسيم مستخدمي المعلومات إلى التصنيفات التالية:

إدارة المنشأة:

وما يتبعها من محاسبين ومراجعين داخليين – بصفتها المسؤولة عن إعداد التقارير المالية وتوصيلها إلى أصحاب الشأن.

مهنة المحاسبة والمراجعة:

بصفتها المسؤولة عن فحص وتدقيق (مراجعة) هذه التقارير، وعن تحديد مبادئ المحاسبة والمراجعة وتطويرها.

مستخدمو التقارير المالية من خارج المنشأة:

هم المستخدمون الذين لديهم احتياجات متخصصة وفي الوقت نفسه لديهم القدرة على الحصول على المعلومات طبقا لاحتياجاتهم، مثل مصلحة الضرائب والبنوك والمنشآت المالية، والسلطات المشرفة على سوق الأوراق المالية، والجهات الحكومية، ....إلخ (عبيد، 1992)، كما يمكن تقسيم المستفيدين من المعلومات المحاسبية إلى التصنيفين الرئيسين التاليين:

مستخدمين خارجيين عن المنشأة ومستخدمين داخليين (الإدارة)، ومن أمثلة المستخدمين الخارجيين: الموردون – المقرضون – المساهمون – الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب على الدخل وخلافه، العملاء... إلخ، و لا يمكن حصر طبيعة القرارات التي يتخذها جميع المستخدمين وذلك نظرا لتنوع صفاتهم ومصالحهم، ومن ثم طبيعة المدخلات من البيانات اللازمة لاتخاذ القرار السليم، ومع ذلك يمكن القول - بصفة عامة – إن القرارات الرئيسة التي يجب أن تصنعها إدارة أي وحدة اقتصادية هي قرارات الاستثمار والائتمان بالدرجة الأولى ، ومما لا شك فيه أن البيانات المحاسبية المفيدة تلك البيانات التي تخدم هذه القرارات مهما تنوعت النماذج المحاسبية المنتمية لها (الليثي، 2010).

دور المعلومات المحاسبية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات:

للمعلومات المحاسبية دور في عمليات التخطيط بجميع أنواعها وفي رسم السياسات الاستراتيجية للمنشآت وكذلك لها دور مهم في الرقابة على التنفيذ وتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب ولها دور في عملية اتخاذ القرارات المناسبة التي تعتبر من أهم أهداف المعلومات المحاسبية.

دور المعلومات المحاسبية في التخطيط:

يعتبر التخطيط من الوظائف الرئيسة للإدارة في المنشآت التي تهدف إلى تحقيق الربح وتلك التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، فهو ضروري لنجاح المنشآت، وبدونه تتخبط المنشآت وما أن تخرج من مشكلة حتى تقع في مشكلة أخرى، تمثل عملية التخطيط مجموعة من النشاطات والإجراءات التي تتم بواسطة الإدارة العليا في المشروع لتحقيق الأهداف، ووضع البرامج اللازمة للحصول على الموارد المطلوبة، ورسم السياسات الضرورية للتحكم في تلك الموارد واستخدامها والمحافظة عليها لتحقيق أهداف المشروع.

تعتبر المعلومات المحاسبية مرتكزا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه في الوظائف الإدارية المختلفة، فهي تستخدم لأغراض التخطيط في مراحل ما قبل التنفيذ، كما تستخدم لأغراض التخطيط في مرحلة ما بعد التشغيل وبالتالي فهي أداة لا غنى عنها لاتخاذ أي قرار إداري، كما أن التخطيط يخلق الوعي لدى الإدارة، ويسلط أنظارها إلى المستقبل بما يمكنها من تحديد مناطق المشاكل واتخاذ القرارات المناسبة حيالها في الوقت المناسب (محمود، 2006).

دور المعلومات المحاسبية في الرقابة:

إذا كان التخطيط يسبق الرقابة فإن الرقابة تبدأ مباشرة عند وضع الخطط حيز التنفيذ الفعلي وتستمر معها، إذ لا يمكن تصور وجود تخطيط جيد دون وجود أدوات الرقابة القادرة على اكتشاف الانحرافات وتصحيحها، كما أنه لا وجود للرقابة الحقيقية ما لم تكن مسبوقة بخطة واضحة المعالم تبين الأهداف المرغوبة، وبالتالي تقويم النتائج الفعلية وتحليلها ومعالجة الانحرافات استنادا إليها، لذلك ترتبط وظائف التخطيط والرقابة ببعضها بعضاً ارتباطا قويا ومتداخلا إلى الحد الذي يصعب معه وضع حدود فاصلة بينهما، وإذا كان التخطيط يعتبر تقويماً أوليا للبدائل المتاحة لاختيار أفضلها لتحقيق الأهداف فإن الرقابة بمظاهرها الرئيسة تعتبر الاختبار العملي والمحك الحقيقي للتحقق من سلامة وجود القرارات والبرامج المقررة لتحقيق الأهداف.

فعملية الرقابة تعمل على متابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط للتأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعة، واكتشاف الانحرافات وتحليلها للتعرف على الأسباب التي أدت لحدوثها والتقرير حولها للمستويات الإدارية المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها (محمود، 2006).

دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات:

يمثل توفير المعلومات المحاسبية من أجل اتخاذ القرارات أحد الأهداف الرئيسة للتقارير المالية ، ومما لا شك فيه أن المعلومات التي تقدمها التقارير المالية يكون من شأنها زيادة المعرفة العلمية والعملية لمتخذي القرارات وتوجيه سلوكهم لاتخاذ القرار المناسب (المجهلي، 2009)، وتوجد العديد من التعريفات لعملية اتخاذ القرارات التي تناولتها الكتب والدوريات والمجلات العلمية وغيرها، إلا أن تلك التعريفات لا تختلف في مغزاها، فهي تؤكد أن عملية اتخاذ القرارات هي عملية اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة(محمود، 2006).

فعملية اتخاذ القرار تعرف بأنها " عملية اختيار بديل واحد من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة، وفي ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة، وتعرف كذلك بأنها اختيار بديل من بين عدة بدائل متوافرة لتحقيق هدف، حل مشكلة، انتهاز فرصة." (علي، 2010-2011).

ومن خلال التعريفات السابقة لعملية اتخاذ القرار، فإنه يمكن تعريف هذه الأخيرة كما يلي:

عملية اتخاذ القرار هي اختيار البديل المناسب من بين بديلين ممكنين أو أكثر، وفقا لاعتبارات ومعايير محددة، وذلك بعد سلسلة من الأنشطة الممهدة والمساعدة على ذلك.

فاعلية التقارير المالية كونها موصلاً جيداً للمعلومات:

نظرا لقصور التقارير المالية في توصيل جميع المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات مستخدميها والوفاء بتلبية رغباتهم فإنه يمكن الاسترشاد بمجموعة من المؤشرات التي تساعد في الحكم على فاعلية التقارير المالية في توفير المعلومات المالية اللازمة لعملية اتخاذ القرارات وتوصيلها، ومن أهم هذه المؤشرات:

1- مدى شمولية التقارير المالية للحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

2- مدى الاعتماد على التقارير المالية كونها مصدراً من مصادر المعلومات وأهمية معلوماتها لعملية اتخاذ القرار.

3- مدى الفهم للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية وتناسبها لعملية اتخاذ القرار.

4- تحديد ووضع مقاييس كمية لقياس درجة صلاحية التقارير المالية لقراءتها وفهمها للغاية التي كتبت لها (المجهلي، 2009).

7. الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع والبحث وجدنا بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة التي أجريت في بيئات عمل مختلفة وتناولت جوانب متباينة متعلقة بموضوع الدراسة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أولاً: الدراسات الأجنبية:

دراسة الشامي (2009) تحت عنوان (أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن) فقد تطرقت هذه الدراسة إلى قياس أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك البنوك، وأهم ما توصلت إليه أن هناك تأثيرا عاليا للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية، كما أظهرت النتائج أن الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية تؤثر على جودة البيانات المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن وكانت من أهم توصيات هذه الدراسة ضرورة قيام البنوك التجارية العاملة في اليمن بزيادة الاهتمام باستخدام المعلومات ذات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وضرورة تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك البنوك.

من جهة أخرى أكد موسى (2010) دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية في دراسته التي كانت بعنوان (دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة) حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك المصرفية تقوم بالاستعلام عن العملاء من خلال برنامج الإخطار وأنها تقوم بالتعرف على مصادر التمويل والدخل المتوقعة للعميل قبل حصوله على الائتمان كما يُعْتَمد على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترات مالية سابقة، بالإضافة إلى اعتماد البنوك على نسب مالية تحليلية للمركز المالي للعميل للتعرف على مقدرته الإيرادية واعتمادها أيضا على القيام بتحليلات الرافعة المالية للعلاقة بين حجم رأس المال والديون، وتجدر الإشارة إلى وجود بعض البنوك التي لا تطلب معلومات محاسبية في بعض الأحيان وذلك لعدم وثوقها في القوائم المقدمة أو أن المعلومات المحاسبية غير متاحة أو غير كافية، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تأهيل كادر لديه الخبرة على تحليل المعلومات المحاسبية بالتدريب لترشيد السياسات الائتمانية وضرورة إلزام البنوك والشركات بتقديم معلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها إضافة إلى تحمل سلطة النقد مسؤوليتها في توفير المناخ المناسب بالرقابة الفعالة وتنفيذ تعليماتها ووجوب التحول من فلسفة السياسات الائتمانية القائمة على الشخصية إلى الاعتماد على المعلومات المحاسبية الائتمانية أساساً لترشيد السياسات والتأكيد على ضرورة العمل على وجود نظام قضائي متخصص في الأمور المالية لفض النزاعات.

أما دراسة باذيب (2010-2011) بعنوان (مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك) فقد هدفت إلى التعرف على مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأظهرت النتائج مستوى توافر مرتفع لكل من المجموعة المستندية اللازمة لتوثيق العمليات المالية، ودليل الحسابات والمجموعة الدفترية اللازمة لتسجيل العمليات المالية وتبويبها، والمجموعة الخاصة بمكونات النظم المحاسبية التي تحكم إعداد التقارير الداخلية والخارجية المناسبة، كما أظهرت النتائج مستوى توافر

متوسط للمجموعة المرتبطة بمدى اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية التي تمكن مستخدميها من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ، وأوصت الدراسة بضرورة أن تصدر جهات الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي اليمني (البنك المركزي مثلا) تشريعات أو تعليمات تلتزم بها البنوك التجارية اليمنية وذلك من أجل تحسين موثوقية القوائم المالية الصادرة عن تلك البنوك، أما فيما يتعلق بمدى فاعلية النظم المحاسبية فقد جاءت دراسة إدمون (2010) بعنوان (مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة) وقد هدفت إلى الكشف عن مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية للمصارف التجارية العراقية الأهلية وتوصلت إلى عديد من النتائج أهمها أن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة من حيث تلبية متطلبات عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ، وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام المصارف التجارية العراقية الأهلية باستخدام نظم المعلومات المحاسبية لأداء وظائفها المتعددة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرار بشكل أوسع وذلك لإنجازها بفاعلية أكبر، كما أوصت بالتأكيد على التحسين المستمر لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية مما يمكنها من مواكبة التطورات التكنولوجية في المجال المالي والمحاسبي وبما ينعكس بالإيجاب على وظائف الإدارة في المصرف من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات.

في دراسة حسن (2010) تحت عنوان (أثر جودة مخرجات النظام المحاسبي على رضا العملاء في البنوك التجارية الأردنية – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية) فالدراسة هدفت إلى قياس أثر جودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضا العملاء ، ولتحقيق هدف الدراسة اتُّبِع المنهج الوصفي في عرض البيانات، والمنهج التحليلي في تحليل الدراسة، وتوصلت إلى أن هناك أثرا مباشرا لجودة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على رضا العملاء، وقد حثت البنوك على الاستمرار في تطوير السياسات المحاسبية التي كان لها أثر مباشر على رضا العملاء.

أما دراسة بكاري (2014-2015) بعنوان (مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات) فقد بينت أن للمعلومات المحاسبية دوراً في اتخاذ القرارات الإدارية وهدفت إلى بيان مصداقية المعلومات المحاسبية وبيان دورها في اتخاذ القرارات الإدارية ، وقد اسْتُخْدِمَ المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات وتُوصِّل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن للمعلومات المحاسبية دوراً هاماً وحيوياً عند اتخاذ القرارات الإدارية، كما يُعْتَمَدُ على القوائم المالية في الحصول منها على معلومات محاسبية إضافة إلى توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية في المعلومات التي يُعْتَمَد عليها عند اتخاذ القرارات الإدارية.

ثانيا: الدراسات المحلية:

هدفت دراسة عبيد (1992) - رحمه الله -إلى معرفة مدى الاستفادة من المعلومات والتقارير المالية التي تعدها وتقدمها الشركات والوحدات الإنتاجية الصناعية في ليبيا للجهات الإشرافية والرقابية والتخطيطية وغيرها من متخذي القرارات الاقتصادية، حيث كانت الدراسة بعنوان (مستخدمو المعلومات المحاسبية – دراسة ميدانية على الشركات الليبية العاملة في قطاع الصناعة بمدينة بنغازي) وقد صُمِّمَتْ صَحِيفتا استبيان لجمع البيانات من الشركات الصناعية (مقدمي المعلومات) والجهات العامة (مستخدمي المعلومات)، ومن خلال البيانات التي حُصِلَ عليها وحُلِّلَتْ تُوصِّل إلى نتيجة الدراسة وهي أنه لا توجد استفادة تذكر من المعلومات والتقارير المالية التي تعدها وتقدمها الشركات الصناعية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات من قبل الجهات المستخدمة لهذ المعلومات، عليه؛ أوصى الباحث بضرورة نشر الوعي بأهمية المعلومات المحاسبية وتوثيق هذه المعلومات وتدريب وخلق المهارات القادرة على حفظ المعلومات وتطبيقها حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة ، كما أوصى الباحث بضرورة فرض عقوبات على الشركات الصناعية التي لا تلتزم بتوفير المعلومات في الوقت المناسب وضرورة إنشاء شبكة اتصالات مزدوجة حتى تُخَزَّن المعلومات ويُسْتَفَاد منها ويُرْتَقَى بقطاع الصناعة.

من جهة الأنظمة المحاسبية فقد جاءت دراسة المغراوي (2004) بعنوان (مدى فاعلية الأنظمة المحاسبية في المصارف التجارية الليبية لمواكبة التطور في الخدمات المصرفية الحديثة – دراسة تطبيقية) وهدفت إلى التعرف على مدى قيام المصارف التجارية الليبية بتقديم الخدمات المصرفية الحديثة والمتطورة إلى جانب التعرف على مدى توافر خصائص النظام المحاسبي المتكامل ومواصفاته في الأنظمة المحاسبية للمصارف التجارية الليبية ،بالإضافة إلى تحديد مدى فاعلية هذه الأنظمة في دعم أنشطة المصارف التجارية، ولأجل الوصول إلى النتائج المرغوبة فقد اسْتُخْدِمَتْ صحف الاستبيان لتجميع البيانات والمعلومات اللازمة وتكون مجتمع الدراسة من الإدارات العامة للمصارف التجارية وعددها ست إدارات هي (الإدارة العامة مصرف الوحدة – الإدارة العامة مصرف الجمهورية – الإدارة العامة لمصرف الصحاري – الإدارة العامة للمصرف التجاري الوطني – الإدارة العامة لمصرف الأمة – الإدارة العامة لمصرف التجارة والتنمية) والفروع الرئيسة للمصارف التجارية الواقعة بمدينتي طرابلس وبنغازي، وبعد معالجة هذه البيانات تُوُصِّل إلى مجموعة من النتائج مفادها أن المصارف التجارية الليبية لا تواكب التطورات الدولية العالمية في مجال العمل المصرفي، ومعظم هذه المصارف لا تُقَدِّم الخدمات المصرفية الحديثة، كما أن معظم المصارف لا تتوافر لأنظمتها المحاسبية الخصائص والمواصفات المتوافرة في الأنظمة الحديثة؛ لذلك فهي غير قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، كما أن هذه الأنظمة لا تتوافر بها المرونة اللازمة لاستيعاب التطورات وأن أغلب المصارف تفتقر إلى الكفاءات والمؤهلات القادرة على تطبيق الأنظمة المحاسبية الحديثة، ومن أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة أنها تؤكد ضرورة الالتزام بمعايير العمل المصرفي والاهتمام بتطوير الخدمات المصرفية وإدخال التكنولوجيا الحديثة في تقديم هذه الخدمات، كما تؤكد ضرورة الاهتمام بتدريب الموظفين العاملين بالمصارف وتأهيلهم.

في دراسة أحمد (2005–2006) تحت عنوان (اختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي) هدفت إلى اختبار مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في سوق المال الليبي البالغ عددها 7 مصارف تجارية، قياسا بما ورد في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) واستخدم الباحث المنهج الوصفي وأجرى مسحا شاملا لتلك المصارف لتجميع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وانتهت الدراسة إلى نتيجة مفادها عدم توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمستوى مقبول في التقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي.

قد تطرقت الدراسات السابقة إلى جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية في اتخاذ القرارات الإدارية، القرارات الاستثمارية، القرارات الائتمانية، وعلى رضا العملاء، كذلك بحثت دراسات أخرى عن مدى توافر الخصائص النوعية في هذه المعلومات، وتناولت دراسات أخرى أثر الخصائص النوعية على جودة التقارير المالية، كما تطرقت بعض الدراسات إلى دور نظم المعلومات المحاسبية في إنتاج معلومات ذات كفاءة ومصداقية إلى جانب مدى توافر النظم التي تحتاجها الإدارة والمستخدمين الآخرين، بالإضافة إلى مدى الاستفادة من المعلومات في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها أنها تهدف إلى معرفة مدى استخدام المعلومات المحاسبية من قبل طالبي هذه المعلومات من خلال معرفة مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتقارير المالية التي تعدها الأنظمة المحاسبية في المصارف التجارية (مصرف الوحدة باعتباره طرفاً معداً للبيانات) وتقدمها إلى مصرف ليبيا المركزي (إدارة الرقابة على المصارف والنقد) في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، كما أنها تميزت

باستخدام منهج دراسة الحالة وبالتالي تعمقت في المشكلة محل الدراسة وسعت لجمع البيانات والمعلومات وفهم الحقيقة من خلال آراء المشاركين عن طريق المقابلات الشخصية شبه المقننة.

إن المعلومات المحاسبية هي المصدر الأساس لأي منظمة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، ولكي تحقق هذه المعلومات المحاسبية الغاية المنشودة منها يجب اتسامها بالخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة لمستخدميها، وهذه الخصائص النوعية هي عبارة عن صفات تجعل المعلومات الواردة بالقوائم المالية والإحصائيات أكثر فائدة لمستخدميها، ووفقا لمجلس معايير المحاسبية الدولية فإن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي أربع خصائص رئيسة (الملاءمة – الموثوقية – القابلية للمقارنة– الثبات)، وتتضمن المعلومات المحاسبية كل القوائم المالية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التدفقات النقدية، الملاحظات) والإحصائيات وما تحويه من (إحصائية الاحتياطي النقدي الإلزامي إحصائية بيع النقد الأجنبي وشرائه، نماذج احتساب حدود التركز الائتماني، الملاءة المصرفية، بيان تصنيف الديون)، وتقدم هذه المعلومات المحاسبية لجميع المستخدمين من داخل المنظمة وخارجها ولها دور كبير في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

الدراسة الميدانية:

فيما يلي يُتَبَيَّن الجانب العملي من الدراسة التي تهدف إلى معرفة مدى استخدام البيانات والمعلومات المحاسبية من قبل طالبيها وذلك من خلال معرفة مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبالتالي مدى جدواها في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وفي هذا الجانب أُجْرِيَتْ عدة مقابلات شخصية مع المشاركين من مصرف الوحدة كونهم معدّين لهذه البيانات، وكذلك اسْتُطْلِعَتْ آراء المشاركين من مصرف ليبيا المركزي كونهم مستخدمين لهذه البيانات والمعلومات التي أُعِدَّتْ.

اعْتُمِدَ على منهج دراسة الحالة الوصفية بحيث تمثل الأمر في دراسة حالتين دراسيتين لتحقيق هدف الدراسة ولتحقيق نوع من التثليث لدعم مصداقية البيانات، وكانت الوسيلة المستخدمة في هذا الخصوص هي المقابلة الشخصية شبه المقننة، بالإضافة إلى الاطلاع على عدة أنواع من القوائم والإحصائيات التي يعدها النظام المحاسبي بمصرف الوحدة ويقدمها إلى مصرف ليبيا المركزي (جدول رقم 3).

8. الحالة الدراسية:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في مدى استخدام المعلومات المحاسبية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات من خلال التعرف على جودة المعلومات المحاسبية، فقد اسْتُخْدِمَ منهج دراسة الحالة الذي تمثل في دراسة حالتين دراسيتين هما مصرف الوحدة (الإدارة العامة) كونه جهةً معدة للمعلومات المحاسبية ومصرف ليبيا المركزي (إدارة الرقابة على المصارف والنقد) كونه جهةً مستخدمة لهذه المعلومات، وفي هذا الإطار أُجْرِي عدد أربع عشرة مقابلة من الجهتين كما هو موضح بالجدول رقم (1) والجدول رقم (2).

الجدول رقم (1)

بيانات عن المشاركين (مصرف الوحدة)

الإدارات	الوظيفة	المؤهل	الخبرة المصرفية	مدة المقابلة
إدارة المحاسبة	مدير إدارة المحاسبة	بكالوريوس محاسبة	15 سنة	18 دقيقة
إدارة الخزانة	مدير إدارة الخزانة	دبلوم عام محاسبة	20 سنة	22 دقيقة
إدارة الائتمان	نائب مدير إدارة الائتمان	شهادة ثانوية	45 سنة	35 دقيقة (بدون تسجيل)
إدارة العمليات المحلية	نائب مدير إدارة العمليات المحلية	بكالوريوس اقتصاد	15 سنة	20 دقيقة
إدارة العمليات الخارجية	نائب مدير إدارة العمليات الخارجية	بكالوريوس اقتصاد	20 سنة	32 دقيقة
وحدة الامتثال وغسيل الأموال	مدير وحدة الامتثال وغسيل الأموال	بكالوريوس محاسبة	18 سنة	15 دقيقة
إدارة المراجعة	نائب مدير إدارة المراجعة	بكالوريوس محاسبة	25 سنة	50 دقيقة (بدون تسجيل)

الجدول (2)

بيانات عن المشاركين بمصرف ليبيا المركزي

(إدارة الرقابة على المصارف والنقد)

الإدارات	الوظيفة	المؤهل	الخبرة المصرفية	مدة المقابلة
إدارة الرقابة على المصارف والنقد	نائب مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد	ماجستير إدارة أعمال	10 سنوات	14 دقيقة
الأقسام	الوظيفة	المؤهل	الخبرة المصرفية	مدة المقابلة
قسم البيانات والإحصاء	موظفة بقسم البيانات والإحصاء	بكالوريوس إدارة أعمال	13 سنة	30 دقيقة (بدون تسجيل)
قسم التحليل والمراجعة الرقابية	رئيس قسم التحليل والمراجعة الرقابية	ماجستير تمويل ومصارف	27 سنة	20 دقيقة
قسم المتابعة المصرفية ومراقبة الامتثال	رئيس قسم المتابعة المصرفية ومراقبة الامتثال	بكالوريوس اقتصاد	20 سنة	6 دقائق
قسم الائتمان	رئيس قسم الائتمان	بكالوريوس اقتصاد	26 سنة	51 دقيقة
قسم التخطيط	نائب رئيس قسم التخطيط	دكتوراه في الاقتصاد	20 سنة	29 دقيقة
قسم التفتيش	رئيس قسم التفتيش	بكالوريوس اقتصاد	26 سنة	60 دقيقة (بدون تسجيل)

أداة جمع البيانات:

تعتبر المقابلة أحد أهم الأدوات التي استخدمها الباحثان في جمع البيانات والمعلومات، حيث إنها تمتاز عن غيرها من الأدوات باعتمادها على الاتصال المباشر والحديث المتبادل، ومن خلال المقابلة يتمكن الباحث في اللقاء المباشر من حث المشارك وتشجيعه على التوغل بعمق في المشكلة موضوع البحث، ويكون بمقدور الباحث الحصول على معلومات لا يمكن الحصول عليها عن طريق الإجابات المكتوبة كالاستبيان وباقي الأدوات الأخرى وذلك من خلال ردود أفعال المشاركين كتعبيرات الوجه ونبرات الصوت وتعليقاتهم العرضية.

قد اسْتُخْدِمَ أسلوب المقابلات شبه المقننة في هذه الدراسة وذلك لأنها الأكثر تناسبا مع نوعية الدراسة حيث تتيح للباحث أن يحفز المشارك على الإجابة مع البقاء في إطار الدراسة إذا ما استشعر الباحث خروج المشارك عن الموضوع، ولا يوجد هذا الأسلوب بالمقابلات المقننة لأن الأسئلة تكون محددة يجيب عليها المشارك بحذافيرها ولذلك فقد كانت المقابلات شبه المقننة هي الأنسب لنا لتحقيق هدف الدراسة المشار إليه أعلاه.

من الطرق المساعدة في المقابلات (المسجلات الصوتية) ومن ثم تفريغ الأشرطة المسجلة وتحليل كل مقابلة شخصية للحصول على سرد قصصي متماسك لخبرات الموظفين المشاركين في المقابلة.

كما تتيح المقابلة للباحث إمكانية التوغل في أعماق الآراء والاتجاهات والمعتقدات، وأيضا التمكن من تكييف المواقف للحصول على معلومات تمتاز بالدقة والوضوح لأنه على اتصال مباشر بمصدر المعلومات وذلك من خلال توجيه الأسئلة الشفوية إلى المشاركين والحصول منهم على تفسيرات منطقية لكل الأسئلة المطروحة.

كذلك يضيف الباحثان أن أداة المقابلة يمكن الاستفادة منها في الحصول على توصيات الدراسة من آراء المشاركين، على اعتبار أن المشاركين هم أكثر الفئات فهما لمشكلة الدراسة وبالتالي يمكنهم الإدلاء بالاقتراحات المهمة والدقيقة وذات العلاقة المباشرة بالدراسة.

9. إجراءات الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة التي تستهدف التعرف على جودة المعلومات المحاسبية واستخدامها في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات اسْتُخْدِمَ منهج دراسة الحالة كونه المنهج الأنسب الذي يتيح للباحث التركيز على موضوع واحد، وبالتالي لا يضيع وقته ويشتت جهده في دراسة عدة موضوعات في الوقت نفسه، فمنهج دراسة الحالة يقوم على البحث المتعمق في موضوع معين يتعلق بفرد أو أسرة أو جماعة ويهدف إلى الكشف عن العلاقات السببية بين العوامل المعزولة بصورة أكثر وضوحاً من مجرد التحليل الكمي، ودراسة الحالة تمدنا ببيانات وصفية – غير كمية – قابلة للتحليل والتفسير، ويعتبر هذا المنهج من الأساليب الشائعة والملائمة للمجالات الإدارية والاقتصادية لأنه يُتَعَرَّف من خلاله على مشكلات الإدارة وتطبيق الأسلوب العلمي في تحديدها وجمع البيانات حولها، ومن ثم استخلاص النتائج ووضع التوصيات الملائمة لمواجهتها.

منهج دراسة الحالة:

دراسة الحالة تعرف بأنها منهجٌ لتحليل وتنسيق البيانات والمعلومات التي تُجْمَع عن موضوع الدراسة، فالغرض من دراسة الحالة هو الدراسة المتعمقة وإلقاء الضوء على ظاهرة معينة تشتمل على مجموعة من العمليات أو الأحداث أو الأفراد أو أشياء أخرى ذات أهمية للباحثين (أي القيام بجمع البيانات حولها ثم تحليلها) والقيام بالدراسة المتعمقة للحالة تعني جمع كمية كبيرة من البيانات عن الحالة موضوع الدراسة التي تختار لتمثيل الظاهرة، وهذه البيانات قد تكون عبارات لفظية أو صوراً أو أشياء مادية ومن الممكن كذلك جمع بعض البيانات الكمية ، وتتم عملية جمع البيانات عادة على مدى فترة زمنية طويلة باستخدام عدة طرق لجمع

البيانات (كالمقابلات والملاحظات أو كليهما وتحليل الوثائق) (الضامن ،2007)، إن دراسة الحالة تستلزم بالضرورة العمل الميداني، حيث يتفاعل الباحثون مع المشاركين في البحث في مواقعهم الطبيعية، كما يجب على الباحث أن ينظر للظاهرة كما ينظر إليها أفرادها ويحصل الباحث على وجهة نظر المشاركين في دراسة الحالة عن طريق المحادثات غير الرسمية معهم وبملاحظتهم في أثناء سلوكهم الطبيعي في الميدان، ويحافظ الباحثون في الوقت نفسه على آرائهم وأفكارهم الخاصة كونهم دارسين للظاهرة (الضامن،2007).

وعند التوجه إلى إجراء مقابلات مع المشاركين في الدراسة اسْتُهْدِفَ المديرين ونوابهم في مصرف الوحدة أولا وذلك بإجراء عدد سبع مقابلات متمثلة في الوظائف التالية:

مدير إدارة المحاسبة – مدير إدارة الخزانة – نائب مدير إدارة الائتمان – نائب مدير إدارة العمليات المحلية – نائب مدير إدارة العمليات الخارجية – مدير وحدة الامتثال وغسيل الأموال – مدير إدارة المراجعة.

وطُرِحتْ نقاط رئيسة للنقاش مع المشاركين، وبعد ذلك تم الذهاب إلى طرابلس لإجراء مقابلات مع رؤساء الأقسام ونوابهم في إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، وأُجْرِيَ عدد سبع مقابلات في مصرف ليبيا المركزي متمثلة في الوظائف التالية:

نائب مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد – موظفة بقسم البيانات والإحصاء – رئيس قسم التحليل والمراجعة الرقابية – رئيس قسم المتابعة المصرفية ومراقبة الامتثال – رئيس إدارة الائتمان – نائب رئيس قسم التخطيط – رئيس قسم التفتيش.

وطُرِحتْ نقاط رئيسة للنقاش مع المشاركين واستغرقت مدة المقابلات من ست دقائق إلى ساعة كاملة، هذا وعند الاستئذان من المشاركين لتسجيل مقابلاتهم أبدوا موافقتهم باستثناء أربعة مشاركين، ويعزو الباحثان عدم رغبتهم في التسجيل ربما لاعتقادهم بأن هذا الأمر قد يؤثر عليهم سلباً نظراً لتأثرهم بالوضع السياسي السابق أو ربما لاعتقادهم بأن هذه المعلومات تنزوي تحت بند السرية وينبغي أن لا يُفْصَحَ عنها، وهذا ما استشعره الباحثان؛ حتى إن المشاركين الذين وافقوا على تسجيل مقابلاتهم أكدوا مراراً وتكراراً بألاّ يصرح الباحثان بأسمائهم بل تشير إليهم في الدراسة بأسماء (المشاركين) فقط، مما يؤكد بأن الذين امتنعوا كليا عن التسجيل تخوفوا من التسجيل، كما أنهم قد أدلوا بمعلومات أكثر حساسية اتجاه الموضوع.

وقد اسْتُخْدِمَ الهاتف المحمول في تسجيل من وافق على التسجيل، وأخذ ملاحظات مكتوبة باليد لمن لم يوافق على هذه الطريقة، بالرغم من أن هذا الأمر تطلب جهداً وتركيزاً من الباحثين لمتابعة كل النقاط التي طُرِحتْ.

10. تصميم الدراسة:

تختلف أساليب التحليل من حيث شمولها وعمقها وتعقيدها باختلاف المنهج المتبع والهدف من الإجراءات بغية الوصول إلى نتائج تدعم أهداف الدراسة وتجيب على أسئلتها عن طريق تفسير آراء المشاركين في الدراسة ومن ثم استخلاص النتائج وتقديم التوصيات.

1- خاصية الملاءمة:

أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة فهذا يعني أن تكون كل القوائم المالية والإحصائيات (جدول رقم 3) المعدة من قبل مصرف الوحدة قادرة على التأثير في القرارات المتخذة من قبل مستخدميها في إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي ويراعى في ذلك تقديمها في الوقت المناسب، وفي هذا الصدد أكد جميع المشاركين بالمصرفين أن كل المعلومات المحاسبية تستخدم في متابعة سير العمليات المصرفية بمصرف الوحدة (الرقابة على أعمالها) واتخاذ القرارات في حال تجاوز هذه القوائم المالية والإحصائيات (جدول رقم 3) للحدود والنسب المسموح بها والمبينة وفقا للقانون رقم (1) لسنة 2011 بشأن عمل المصارف، وهذه القرارات تختلف باختلاف نوع التجاوز وطبيعته بدءاً من التنبيه وانتهاء بإلغاء إذن العمل المصرفي أو حل المصرف.

أي إن المعلومات متفاوتة في تأثيرها على القرارات المتخذة، باستثناء مشارك واحد بمصرف الوحدة (الوحدة 1) أكد أن إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي لا تتابع كل القوائم والإحصائيات (جدول رقم 3) ويعزى السبب في اعتقاده إلى أن هذه القوائم والإحصائيات (جدول رقم 3) قد تتضمن مؤشرات توضح سوء وضع المصرف ولا يُنْذِر مصرف ليبيا المركزي المصارف التجارية لتقوم بمعالجة أوضاعها أولاً بأول ويلام على تأخره في اتخاذ القرارات لحين وقوعه في المشاكل الكبيرة، وكان الأجدر به أن يُنْذِر المصرف لتعديل وضعه أولاً بأول باعتباره مراقباً دورياً لأعمال المصرف.

وعند التطرق إلى وقتية هذه المعلومات أكد ثلاث مشاركين بمصرف الوحدة (الوحدة 1– الوحدة 3 – الوحدة 4) أن هناك تأخيراً في تسليم القوائم المالية والإحصائيات (جدول رقم 3) إلى إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي(جدول رقم 3)، في حين أكد مشارك واحد(الوحدة 5) تسليم هذه المعلومات في وقتها عن طريق منظومة إلكترونية تربط قسمه ارتباطاً مباشراً بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، أما عن قول بقية المشاركين بمصرف الوحدة فقد كان متشابهاً إلى حد كبير وهو أن المصرف يقدم كل المعلومات المطلوبة في وقتها وقد يحدث التأخير أحيانا.

وعند طرح هذه النقطة على المشاركين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي أجزم كل المشاركين بأن هناك تأخيراً متكرراً في الحصول على القوائم المالية والإحصائيات (جدول رقم 3).

وبعد استفسار الباحثين عن الأسباب المؤدية إلى حدوث تأخيرات متكررة تبين أن التأخير في العادة يحدث بسبب تأخير الفروع في تسليم قوائمها المالية إلى مصرف الوحدة (الإدارة العامة) وبالتالي فإن هذا التأخير يؤثر سلباً على توقيت تسليم مصرف الوحدة (الإدارة العامة) لقوائمه المالية وإحصاءاته إلى إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي.

ويؤكد الباحثان ضرورة تنبيه الفروع على توقيت تسليم القوائم المالية والإحصائيات (جدول رقم 3) في وقتها وذلك بإعطاء دورات تبين أهمية الوقتية والآثار السلبية المترتبة على التأخر في تسليمها.

أيضاً من ضمن الأسباب الرئيسة في التأخير هو ضعف التواصل بين مصرف الوحدة

(الطرف المعد للمعلومات المحاسبية) ومصرف ليبيا المركزي (الطرف المستخدم للمعلومات المحاسبية) بسبب الانقسام السياسي والمؤسساتي بالدولة من عام 2014.

2- القابلية للفهم:

هذه الخاصية تتطلب قابلية المعلومات المحاسبية المعدة من قبل مصرف الوحدة للفهم من قبل مستخدميها (إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي)، أي يفترض أن يكون لدى مستخدمي هذه المعلومات مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي مجال أعمال المصرف الأخرى.

وعند إجراء الباحثين المقابلات مع المشاركين وطرح هذه الخاصية للنقاش أفاد أحد المشاركين بمصرف الوحدة (الوحدة 1) بأن الموظفين المختصين باستخدام المعلومات المحاسبية بمصرف ليبيا المركزي ليس لديهم المعرفة المحاسبية الكافية لمزاولة الأعمال المصرفية وكذلك تنقصهم الخبرات في كتابة المنشورات الصادرة من قبلهم، ويتجلى نقص المعرفة بطبيعة الأعمال المصرفية في طريقة كتابة المنشورات، حيث إن هذه المنشورات معدة بطريقة عشوائية وبها تخبطات وتعدل كل فترة.

كما أن الباحثين تعجبا من إصرار المشارك على انتقاد مستخدمي المعلومات إضافة إلى انتقاده للقوانين الموضوعة من قبل مصرف ليبيا المركزي وأضاف المشارك أن القانون رقم(1) لسنة 2012 به عدة فقرات مكبلة لعمل المصارف التجارية ومنها أن مصرف ليبيا المركزي يفرض على المصارف رسم الخصوم الإيداعية 1 من 1000 بالإضافة إلى نسبة من الاحتياطي القانوني لا يستطيع المصرف المساس بها أو استخدامها.

وصرح مشارك آخر بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي (المركزي 7) بأن الكادر المختص باستلام هذه المعلومات واستخدامها بقسمين من أقسام إدارة الرقابة على المصارف والنقد (المركزي 5 – المركزي 7) لديهم مشاكل متعلقة بندرة عدد الموظفين المختصين بالاستخدام ونقص المعرفة التكنولوجية التي تستدعي ضرورة أخذ دورات تدريبية حتى تُوَاكب هذه التطورات ، وبعد حديث الباحثين المفصل والمطول مع المشاركين المنتقدَين للكادر المختص باستخدام المعلومات المحاسبية بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي تحدث المشارك الأول (المركزي 7) عن قلة عدد الموظفين بالقسم وعدم وجود تكافؤ عددي بين المستخدمين والمعلومات المستلمة من المعدين.

في حين أقر المشارك الثاني (المركزي 5) بأن الموظفين لديهم معرفة محاسبية معقولة ولكن لم تُوَجَّه اختصاصاتهم إلى الأعمال التي تليق بهم وتتماشى مع قدراتهم، وأضاف المشارك الأخير بأنه أَرْسَل العديد والعديد من الرسائل والتقارير المكتوبة إلى المسئولون على اتخاذ قرارات توزيع الأعمال ولكن دون جدوى، أما عن بقية آراء المشاركين في كلا المصرفين فقد كانت بين البينين أي إنه إلى حد ما فإن المستخدمين للمعلومات المحاسبية لديهم المعرفة المحاسبية والخبرة الكافية.

3- القابلية للمقارنة:

عند التطرق إلى الحديث عن الخاصية النوعية (القابلية للمقارنة) التي تفترض أن كل القوائم والإحصائيات (جدول رقم 3) التي تُعَدّ في المصارف التجارية (ثابتة الإعداد) أي إنها معدة بالطريقة نفسها في كل المصارف التجارية، وبالتالي تكون هذه المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات المحاسبية بالمصارف الأخرى وكذلك تكون قابلة للمقارنة مع نفس المعلومات المحاسبية بنفس المصرف لسنوات سابقة.

كانت وجهة نظر المشاركين بمصرف الوحدة (وجهة نظر واحدة) حيث إن الجميع اتفق على أن المعلومات المحاسبية تُعَدّ بشكل موحد في كل المصارف التجارية، حيث إن مصرف ليبيا المركزي باعتباره مستخدماً للمعلومات المحاسبية صمم نموذجاً واحداً لكل قائمة أو إحصائية وألزم المصارف التجارية بتعبئتها دون تغيير في تبويبها، وقد يُغيّر المصرف أحيانا ترتيب البنود ولكن يظل التبويب ثابتا.

وفيما يخص الثبات في استخدام الأسس النقدية فإن المشاركين في مصرف الوحدة أكدوا بأنه لا يتم التغيير من سياسة إلى أخرى، وكذلك كانت الآراء بإدارة الرقابة على المصارف والنقد في مصرف ليبيا المركزي متفقة مع الآراء بمصرف الوحدة (الإدارة العامة) باستثناء مشاركة واحدة (المركزي 2) صرحت بأن المصرف أحياناً لا يلتزم بالنموذج و يُغيّر في التبويب، وكلما تنعقد الاجتماعات يتم إنذارهم والتأكيد على أهمية الالتزام بالنمط الواحد والنموذج الثابت ولكن دون جدوى.

أما فيما يخص موضوع الثبات في استخدام الأسس النقدية نفسها فقد كانت وجهة نظر أحد المشاركين بمصرف ليبيا المركزي (المركزي 3) أن التغيير يحدث أحياناً، وقد حدث في السابق بأحد المصارف التجارية أن قد تم التغيير من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي وهذا ما دونه المراجع في تقريره، وقد تم إنذارهم والتأكيد على ضرورة التقيد بالثبات في استخدام الأساس نفسه.

وبعد حديث مطول عن هذه الخاصية فقد أكد الباحثان أهمية إتباع هذه الخاصية (الثبات في الإعداد والثبات في استخدام الأسس النقدية) لأن الثبات يسهل عمل إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي كونه طرفاً مستخدماً لهذه المعلومات في تحليل البنود في القوائم المالية والإحصائيات (جدول رقم 3) لمصرف تجاري معين ومقارنتها مع مصارف تجارية أخرى أو مقارنة عمل المصرف نفسه بفترات سابقة ومعرفة مدى التغيرات التي حدثت خلال الفترات سواءً سلباً أو إيجاباً.

وعلى مصرف الوحدة ضرورة الالتزام باتباع طريقة الإعداد نفسها أي تعبئة النموذج المقدم من مصرف ليبيا المركزي دون تغيير وكذلك يجب على المصارف الثبات في استخدام الأسس النقدية نفسها وإذا ما دعت الضرورة إلى التغير يجب أن يُفْصَح عن الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا التغيير وأن تكون الأسباب مقنعة.

4- الموثوقية (الحياد – التمثيل الصادق):

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن يكون موثوقاً بها أي يمكن الاعتماد عليها، وتعتبر المعلومات المحاسبية موثوقاً بها إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز وأُعِدَّتْ بطريقة تخدم جميع الفئات المستفيدة منها، بالإضافة إلى تصوير المضمون تصويراً صادقاً أي تتوافق المعلومات المسجلة مع الواقع.

وعند طرح الباحثين التساؤل على المشاركين الذين لديهم علاقة بإعداد المعلومات المحاسبية بمصرف الوحدة (الإدارة العامة) عن مدى موثوقية المعلومات المعدة من قبلهم وكذلك كيفية التأكد من أمانة وصدق وواقعية هذه المعلومات كانت إجابات الأغلبية متقاربة بأن أكدوا بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز ويمكن الاعتماد عليها، وأن كل السجلات والأجهزة تحوي جميع العمليات من قيود تسوية وخصم وإضافة موقعة ومعتمدة بواسطة معديها.

وبعد التوجه إلى المشاركين الذين لديهم علاقة باستخدام هذه المعلومات المحاسبية بإدارة الرقابة على المصارف والنقد في مصرف ليبيا المركزي، أفاد أحد المشاركين (المركزي5) بأن لديهم طرقهم الخاصة والفعالة في الرقابة والتأكد من مدى صحة ودقة كل البنود الواردة بالقوائم المالية والإحصائيات (جدول رقم 3) ومدى انعكاسها لوضع المصرف وأضاف إلى حديثه مثالاً عن القروض والتسهيلات لدى المصارف التجارية (قد يحدث ببند القروض والتسهيلات تغيير كبير في فترة زمنية قصيرة، فنقوم بالتأكد من مدى صحة هذا الرقم عن طريق عمليات تفتيشية ميدانية مفاجئة للمصرف) وفيما يخص الكادر المعني بالعمليات التفتيشية الميدانية أضاف المشارك (المركزي7) بأن هذا الفريق التفتيشي به نقص شديد مقارنة بعدد الفروع التي يجب على المفتشين التردد عليها من حين لآخر وأن الفريق التفتيشي تنقصه الخبرات الكافية فهذه الوظيفة تتطلب الفطنة والذكاء العالي.

و مشارك آخر(المركزي3) أضاف إلى سابقه أن إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي تعتمد بالدرجة الأولى على تقرير المراجعين، وأنه في العادة يُعَيَّن مراجعان اثنان ويطلب من كل مراجع إعداد تقريره منفصلاً عن الآخر، و أحياناً عندما يتم توافق التقريرين معنى ذلك أن هناك مشكلة ويُشْطَب المراجعون وحدثت في السابق، وأضاف المشارك الأخير بأنه يمكنه معرفة حدوث تغييرات غير منطقية بالزيادة أو النقصان من خلال حركة الحسابات الأسبوعية والخبرة المصرفية، فعند حدوث التغيير الكبير تستفسر إدارة الرقابة على المصارف والنقد عن السبب وهذه الحالة حدثت في السابق مع أغلب المصارف التجارية (حركات كبيرة وغير منطقية) خاصة في تلك البنود التي تحوي كلمة (أخرى) أو كلمة (آخرون)، وأكد المشارك (المركزي5) أن عملية التدقيق تتطلب كادراً وظيفياً مختصاً يغطي هذا العمل والكادر الموجود مقارنة بعدد المصارف بالكاد يستطيع متابعة أعمال المصارف، وإذا ما تُفُرِّغ للفحص والتدقيق فسيُكْتَشف مدى صدق المعلومات وأمانتها، وصرح المشارك بأنه في السابق حدثت حالات من الغموض وعدم الوضوح لأعمال مصارف معينة وأنه أعَدّ مذكرات وللأسف ترجع له بدون اتخاذ أي إجراء والسبب راجع لمصالح شخصية وما إلى ذلك ، وقد يكون المصرف هدفه

إرضاء مستخدم معين أو فئة معينة وبالتالي تكون معلوماته متحيزة وغير محايدة كأن يرفع المصرف قيمة أرباحه حتى يبين أن وضع المصرف ممتاز وبالتالي يجذب المستثمرين إليه.

ويعلق الباحثان على هذه الخاصية (الموثوقية) بأنه يجب تخصيص كادر معين مهمته التأكد من صحة البنود الواردة بالقوائم المالية والإحصائيات (جدول رقم 3) من حيث صدقها وأمانتها وتمثيلها للواقع وكذلك يجب على كل المصارف التجارية إرسال تفصيلاً لكل البنود التي بها عمليات متكررة وكبيرة كالتي تحوي كلمة (أخرى) أو (آخرون)، إضافة إلى ضرورة الاهتمام بالفريق المختص بالرقابة الميدانية من حيث تنمية قدراته وزيادة عدد الموظفين.

الجدول (3)

أسماء القوائم المالية والإحصائيات المطلوبة وتوقيت الحصول عليها

بيان الإحصائيات	الفترة
إحصائية السيولة المقررة	أسبوعياً
إحصائية الاحتياطي النقدي الإلزامي	أسبوعياً
إحصائية بيع النقد الأجنبي وشرائه	أسبوعياً
بيان المركز المالي الشهري	شهرياً
الإيرادات والمصروفات	شهرياً
نماذج احتساب حدود التركز الائتماني	شهرياً
الملاءة المصرفية	شهرياً
بيان تصنيف الديون	شهرياً
بيان بأكبر 20 مودعاً لدى المصرف	شهرياً
بيان بأكبر 20 مقترضاً من المصرف	شهرياً
بيان بالفروع والوكالات	ربع سنوي
الهيكل التنظيمي	ربع سنوي

المصدر: (مصرف ليبيا المركزي)

11. الخلاصة:

تشمل هذه الدراسة حالتين دراسيتين هما مصرف الوحدة باعتباره طرفاً معداً للمعلومات المحاسبية وإدارة الرقابة على المصارف والنقد باعتبارها الطرف المستخدم لهذه المعلومات في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، أما فيما يتعلق بإجراءات الدراسة فقد اسْتُخْدِم منهج دراسة الحالة واعْتُمِدَ على أداة المقابلة الشخصية شبه المقننة كونها أداةً أساسية لجمع البيانات من المشاركين في الدراسة، وأما عن حدود الدراسة ونطاقها فقد اسْتُهْدِفَت الإدارات ذات العلاقة بتقديم البيانات بمصرف الوحدة والأقسام التي تستخدم هذه المعلومات المقدمة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، وعند الحديث مع المشاركين طُرِحَ نقاش تفصيلي عن استخدام المعلومات المحاسبية ونوعية هذه المعلومات وتوقيتها إضافة إلى الحديث عن كل خاصية من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وقد فُسِّرَت هذه المقابلات واسْتُخْلِصَتَ مجموعة من النتائج والتوصيات ستُعْرَض فيا يلي.

12. النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تعتبر في مجملها خلاصة المناقشات والتحليلات والتفسيرات التي تُوُصِّل إليها في الجانب العمليوهي:

1- تستخدم المعلومات المحاسبية في الرقابة على أعمال مصرف الوحدة واتخاذ القرارات عند تجاوز بنود القوائم والإحصائيات للنسب والحدود المسموح بها.

2- هناك تأخير متكرر في توقيت تسليم المعلومات المحاسبية المطلوبة من مصرف الوحدة إلى إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي بسبب تأخير الفروع في تقديم معلوماتها إلى الإدارة العامة للمصرف.

3- التأخر في إعداد القوائم المالية الختامية وعدم اعتمادها وتقديمها في الوقت المناسب.

4- هناك نقص إلى حد ما في المعرفة المحاسبية والخبرة المصرفية لمستخدمي المعلومات المحاسبية بمصرف ليبيا المركزي إضافة إلى ندرة العنصر البشري في هذا المجال.

5- هناك منظومات جيدة تربط بعض إدارات مصرف الوحدة بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي كإدارة الخزانة وإدارة الائتمان وإدارة العمليات الخارجية، بينما توجد مشاكل عديدة بمنظومة إدارة العمليات المحلية، وهناك إدارات أخرى لا يوجد بها منظومات تربط المعد مع المستخدم ويُتَوَاصَل عن طريق البريد أو عن طريق وسائل التواصل الأخرى كإدارة المحاسبة ووحدة الامتثال وغسيل الأموال.

6- تُعَدّ القوائم المالية والإحصائيات (المعلومات المحاسبية) بشكل واحد ثابت وملزم من إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، وفي مصرف الوحدة عادة يُغَيَّر الترتيب ويظل التبويب ثابتا.

7- يُغَيَّر في بعض الأحيان من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي من قبل المعدين بمصرف الوحدة دون الإفصاح عن سبب التغير.

8- تبين أن المعلومات المحاسبية في الحالة محل الدراسة في معظمها خالية من الأخطاء والتحيز ويمكن الاعتماد عليها.

9- هناك نقص شديد في العنصر البشري المعني بالعمليات التفتيشية إضافة إلى نقص الخبرة والمهارة التي تتطلبها هذه الوظيفة.

10- ندرة عدد الموظفين المختصين بالتدقيق في بنود القوائم المالية والإحصائيات بقسم الائتمان.

11- عدم الاهتمام بتطوير مهارات العاملين في المجال المحاسبي ولا يوجد دورات تدريبية للمعدين والمستخدمين تزيد من معرفتهم وقدراتهم.

13. التوصيات:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة قُدِّمَتْ مجموعة من التوصيات لمعدي المعلومات المحاسبية ومستخدميها وهي :

1- ضرورة التوسع في استخدام المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط بجميع أنواعها ورسم السياسات المستقبلية للمصارف.

2- يفضل أن يقوم مصرف الوحدة بنشر معلومات تفصيلية وتوضيحية مرفقة بالقوائم المالية للمساعدة في اتخاذ قرارات أكثر فائدة.

3- العمل على رفع كفاءة المعدين للمعلومات المحاسبية بمصرف الوحدة وذلك بإعداد دورات تدريبية وتأهيلية للارتقاء بمستواهم العملي والعلمي.

4- نشر الوعي المحاسبي لدى الفروع بمصرف الوحدة من خلال عقد الدورات والمؤتمرات العلمية والتأكيد على أهمية الوقتية عند تسليم قوائمها المالية.

5- دراسة أسباب تأخر إعداد القوائم المالية الختامية ومحاولة معالجتها.

6- العمل على توافر المعرفة المحاسبية الكافية للكادر المختص باستخدام المعلومات المحاسبية بمصرف ليبيا المركزي وإعطاء دورات مستمرة لهذا الكادر.

7- إعادة النظر في بعض بنود قوانين المصارف وتعديلها للتخفيف من حدة جمودها بما يمنح مرونة أكبر لأعمال المصرف.

8- ضرورة إعطاء دورات للمستخدمين بقسم الائتمان بما يضيف إليهم المعرفة التكنولوجية لمواكبة التطورات في الأجهزة والبرمجيات.

9- نظرا لقلة عدد المستخدمين للمعلومات المحاسبية بإدارة الرقابة على المصارف والنقد في مصرف ليبيا المركزي، عليه يفضل إعادة النظر في عدد الكادر المختص باستخدام المعلومات المحاسبية حتى يُتَوَسَّع في عملية الفحص والتدقيق في جميع البنود.

10- توزيع الاختصاصات على الموظفين في إدارة الرقابة على المصارف والنقد حسب المؤهل والاحتياجات والقدرة على الإنجاز وضرورة إجراء مقابلات واختبارات قبل تكليفهم بوظائف معينة لمعرفة جوانب الضعف والقوة في معرفتهم الوظيفية.

11- يفضل أن يلتزم مصرف الوحدة بنماذج القوائم المالية والإحصائيات الثابتة المصممة من قبل مصرف ليبيا المركزي وعدم تغيير ترتيب التبويب لأي سبب كان وذلك تسهيلا لإمكانية مقارنتها مع البيانات المناظرة لها في المصارف الأخرى من قبل الإدارة المختصة بمصرف ليبيا المركزي.

12- التأكيد على أهمية الثبات في استخدام أسس القياس المحاسبية بمصرف الوحدة وأنه إذا ما تم التغير لأي سبب من الأسباب لابد أن تكون الأسباب مقنعة ويجب أن يُفْصَح عن التغير وسببه.

13- الاهتمام بالكادر المعني بالعمليات التفتيشية الميدانية في إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي من حيث تنمية قدراته التفتيشية وزيادة العنصر البشري المختص بالتفتيش والرقابة.

14- العمل على إنشاء منظومات جيدة تربط إدارة المحاسبة ووحدة الامتثال وغسيل الأموال بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، وكذلك العمل على تحسين منظومة إدارة العمليات المحلية بمصرف الوحدة وتطويرها.

15- حثّ الباحثان على إجراء مزيدٍ من الدراسات والبحوث المستقبلية في النطاق نفسه بمنهجيات أخرى وبأدوات دراسة مختلفة.

14. المراجع:

1. أحمد. بسام محمود، 2006، دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة).
2. إدمون. طارق إدمون، 2010، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الإدارة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
3. اسميو. إسماعيل المهدي، 2004، الخصائص النوعية للبيانات والمعلومات المحاسبية (دراسة تطبيقية على الشركات العامة العاملة في نطاق شعبية بنغازي).
4. الشامي. أكرم يحي، 2009، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن، جامعة الشرق الأوسط.
5. الشريف. إدريس عبد الحميد، 1995، دور الأنظمة المحاسبية في توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية بمدينة بنغازي).
6. الداية. منذر يحي، 2009، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية (دراسة ميدانية على قطاع الخدمات في قطاع غزة).
7. القانون رقم (46) لسنة 2012 بشأن المصارف.
8. الليثي. فؤاد محمد، 2009 -2010، نظرية المحاسبة، الطبعة الثالثة، القاهرة، دار النهضة العربية.
9. المجهلي. ناصر محمد علي، 2008-2009، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية).
10. المغراوي. حنان، 2004، مدى فاعلية الأنظمة المحاسبية في المصارف التجارية الليبية لمواكبة التطور في الخدمات المصرفية الحديثة (دراسة تطبيقية).
11. الضامن. منذر، 2007، أساسيات البحث العلمي، قسم علم النفس – كلية التربية، عمان – الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
12. باذيب. خالد محمد، 2010-2011، مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية وأثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك.
13. بكاري. هاجر، 2014-2015، مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية.
14. بوقندورة. حورية، 2016-2017، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية (دراسة تطبيقية بمؤسسة مطاحن سيدي ارغيس بأم البواقي).
15. حسن. حنان، 2010، أثر جودة مخرجات النظام المحاسبي على رضا العملاء في البنوك التجارية الأردنية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية).
16. شبير. أحمد عبد الهادي، 2006، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العاملة في فلسطين).
17. شريعة. بوبكر، (2016)، الدور الحالي لنظم المعلومات المحاسبية في خدمة التنمية في ليبيا، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، العدد الأول، 62-83.
18. عبيد. عبد العزيز، 1992، مستخدمو المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على الشركات الليبية العاملة في قطاع الصناعة بمدينة بنغازي).
19. عقيل. محمد بن سليمان، 2013، ملاءمة وأمانة المعلومات المحاسبية وتطورهما عبر الزمن بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي في الفترة 1996 – 2011، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، مجلد 3.
20. علي. حامدي، 2010-2011، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية، أريس).
21. لطفي. أمين السيد أحمد، 2005، نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)، جامعة القاهرة.
22. محمد. الهادي أحمد، 2005-2006، اختبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي).
23. محمود. مجدي سلامة، 2017، معايير المحاسبة الدولية، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
24. مصرف ليبيا المركزي،2010، تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
25. موسى. أسامة محمود، 2010، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة).
26. International Accounting Standards Board, as published by the commission of European Communities in November 2003.
27. Shareia & Irvine, Helen J. (2008), The use of accounting information in the economy of Libya: an historical approach, The 12th World Congress of Accounting Historians, Istanbul- Turkey.
28. Shareia (2016) a, Qualitative and Quantitative Case Study Research Method on Social Science: Accounting Perspective., International Journal of Social, Behavioural, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering, 10 (12) pp. 3671- 3676.
29. Shareia (2016) b, The present Role Of Accounting Information Systems In meeting the development needs the case of Libya, International Journal of Business, Humanities and Technology, 6 (2) pp. 17-28.